The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N3, P P305-327
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣تشرين الاول ٢٠٢٢ ص ص ٣٠٥-٣٢٧

The impact of fluctuations in oil revenues on total spending and GDP in Iraq for period (2004-2020)

*أثر تقلبات الايرادات النفطية على الانفاق الكلي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

**رند حسين عبد الله **أ.م حسين عباس الشمري

Abstract

The study aims to determine and know the type of causal and mutual relationship and study the impact of fluctuations in oil revenues on the macroeconomic variables in Iraq and for the duration of the study (2004-2020), using the standard analysis model (VAR) and through the benchmarking program (EVIEWS12), and determining whether the relationship is towards One or two directions and the size of that relationship to know the extent of the impact of oil revenues on macroeconomic variables, according to the theory that (fluctuations) in oil revenues with both parts (positive and negative) contribute to monitoring the movement of economic variables in Iraq. The importance of the research comes from the role that fluctuations in oil revenues can play in influencing economic revenues through the use of a group of variables, including (total spending, GDP, inflation, unemployment), so the research works to clarify the concept of oil revenues and their impact on the overall economy. As well as a statement of the factors affecting it, along with offering solutions that may contribute to maintaining its stability or finding alternative solutions to it.

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص: ويهدف البحث الى تحديد ومعرفة نوع العلاقة السببية والتبادلية ودراسة اثر تقلبات الايرادات النفطية على المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ولمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) وذلك باستخدام نموذج التحليل القياسي(VAR) ومن خلال برنامج القياسي (EVIEWS12) ، وتحديد في ما اذا كانت العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين وطبيعة تلك العلاقة لمعرفة مدى تأثير الايرادات النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفق نظرية مفادها ان (التقلبات) في العوائد النفطية بشقيها (الايجابي والسلبي) تساهم برصد حركة المتغيرات الاقتصادية في العراق. تأتي أهمية البحث من الدور الذي يمكن ان تؤديه تقلبات الايرادات النفطية في التأثير على الايرادات الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من المتغيرات منها (الأنفاق الكلي، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة)، لذا فإن البحث يعمل على توضيح مفهوم الايرادات النفطية وأثرها على الاقتصاد الكلي، فضلا عن بيان العوامل المؤثرة فيه مع طرح الحلول التي قد تسهم في الحفاظ على استقراره او ايجاد الحلول البديلة له.

المبحث الاول/ منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: ما هو الاثر الذي تتركه تقلبات الايرادات النفطية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق؟ وتتفرع من التساؤل الأساسية جملة من المشاكل الثانوية يمكن اجمالها بالأسئلة بالاتي:

١- ما اهمية ودور النفط ومدى تأثيره في الاقتصاد العراقي؟

٢- ما العوامل المؤثرة في تقلبات الايرادات النفطية؟

٣- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية تدل على تأثر المتغيرات الاقتصادية في العراق بتقلبات اسعار النفط؟

ثانياً: أهمية البحث :ان العراق واحد من البلدان المنتجة للنفط التي يعتمد اقتصادها بشكل اساس على الايرادات النفطية ، وتكتسب التقلبات النفطية اهميتها على مستوى الاقتصاد العالمي كونها ترتبط بالنشاط الاقتصادي بشكل عام ،لذلك يتطلب الامر تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق ومدى انعكاساته على الجانب الاقتصادي والمالي فيه ،وتظهر اهمية الدراسة بشكل واضح من حيث ان موضوع اثر تقلبات الايرادات النفطية اخذت تنحى منحن عالميا، فضلا عن ذلك فان هذه الدراسة تحاول البحث عن افضل الحلول للاستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الايرادات وتوظيفها بطريقه مثالية بما يخدم الاقتصاد العراقي. كما يمكن ان تقسم أهمية

ثالثاً: أهداف البحث :يهدف البحث الى تحقيق عدد من النقاط اهمها:-

١. بيان اهمية النفط في الاقتصاد العراق ومدى اعتمادية هذا الاقتصاد على الايرادات النفطية.

٢. توضيح أثر تقلبات الايرادات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

٣. توضيح اهم العوامل المؤثرة في تقلبات الايرادات النفطية.

٤. التعرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية توظيف هذه الادوات في العراق لضمان تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي

رابعاً: حدود البحث

١. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للبحث في (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

٢. الحدود المكانية: دراسة لقتصاد العراق.

خامساً: منهج البحث : من أجل فهم الجوانب المختلفة للبحث ومحاولة اختبار الفرضيات الموضوعية ، اعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات الدراسة خاصة في الفصل الثالث من الدراسة وذلك من اجل قياس أثر تقلبات الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق عن طريق استخدام النماذج القياسية الحديثة منها الاستقرارية ، ونموذج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Autoregression) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM لغرض اختبار التوازن في الاجل الطويل وتقرير ديناميكية الاجل الطويل والقصير وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي .(Eviews-12).

سادساً: فرضية البحث : تستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق تتأثر بتقلبات أسعار النفط، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي إلى حد كبير على عائدات النفط، ويظهر ذلك من خلال الانخفاض والارتفاع الذي حدث في إيراداته النفطية، الموازنات الاتحادية العامة في العراق طوال فترة الدراسة.

المبحث الثاني / التأطير المفاهيمي لمتغيرات البحث

المحور الاول: تقلبات الإيرادات النفطية :تقلبات الإيرادات النفطية تعني عدم ثبات قيمة الايرادات السنوية المتأتية من بيع النفط من قبل الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة، فنجد هذه الإيرادات مره مرتفعة واخرى منخفضه ، ويعود سبب هذا الارتفاع والانخفاض السنوي في قيمة الإيرادات النفطية إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية ،فعندما ترتفع أسعار النفط في الاسواق العالمية تزداد الإيرادات النفطية السنوية ،وعندما تنخفض أسعار النفط في الاسواق العالمية تنخفض الايرادات النفطية تبعا لذلك، وتعد تقلبات اسعار النفط المصدر الرئيسي الى للاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المنتجة ،إذ تنظر بعض الحكومات الى ان زيادة مساهمه القطاع النفطي في نمو الدخل القومي قد ادى الى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط [١].تعرف الايرادات النفطية بانها العوائد أو المبالغ المتأتية من بيع النفط من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط في أسواق النفط العالمية ، كون هذه الدول تعتمد على هذا المصدر في توفير العملة الاجنبية وتمويل الجانب الاكبر من الأنفاق العام، [٢].وتعرف الايرادات النفطية بأنها تلك الايرادات او

العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا الموارد [٣].
كما وتعرف الايرادات النفطية بانها الايرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز مقابل انتاج وتصدير موارد طبيعية ناضبة [٤]. ويمكن تعريف الإيرادات النفطية أيضا على إنها تمثل العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الخام أو مشتقاته) كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب [٥].

اولا: اهمية النفط الخام **:** تعتبر أهمية النفط الخام امتداداً لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، لما للنفط من أهمية كبيرة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١-اهمية النفط في الصناعة: لا يمكن أن تستمر العملية الصناعية بانتظام دون الحاجة إلى النفط، وبالتالي فهي مصدر مهم للحرارة والطاقة المتنقلة، وكذلك أساسا للصناعات البتروكيماوية. إضافة إلى أن النفط هو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وحركة الآلات في المصانع والمختبرات [٦].

٢-اهمية النفط في النقل والمواصلات :يعتبر قطاع النفط الشريان الرئيسي للمواصلات الحديثة، حيث تقدر الكميات المستخدمة في قطاع النقل والاتصالات بـ (٣٥٪) من إجمالي النفط المستهلك في العالم، وبالتالي فهو أفضل وقود من حيث التكلفة.

٣-اهمية النفط في التجارة : ويتمثل ذلك في حقيقة أن المنتجات النفطية تشكل سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية كبيرة. لذلك تشتري الشركات الأجنبية من الأسواق العالمية غالبية النفط المستخرج من الدول النامية ويتبع المنتجات المصنعة من أكثر من (١٠٠) دولة عالمية، وبالتالي تحقيق أرباح عالية.

٤-اهمية النفط من الناحية السياسية: تكمن أهمية النفط في كونه أداة للضغط السياسي، إذ تستخدمه بعض الدول المنتجه للتأثير على دول أخرى وخاصة المستهلكه له لتغيير مواقفها السياسيه [٧].

ثانيا: النظريات النفطية : هناك عدة نظريات لنشوء النفط الخام تعتمد كل منها على فرضيات معينة مرتبطة بشكل أساسي بمكونات الذهب الأسود كما يسميه البعض ، وإن أصل نشأة البترول تعود الى تكوين ترسبات في لحظة معينة حدثت تفاعلات كيميائية شبيهة بالتفاعلات التي يمكن للمرء أن يشاهدها في المختبرات والتي أدت إلى تحول المواد العضوية إلى بترول أو غاز طبيعي كما هو موجود اليوم في المدن على شكل صخور كدليل على هذه التفاعلات وخير شاهد لدعم هذه النظرية، هذه هي النظريات الأكثر شيوعًا منذ عقود ، وتزداد شعبيتها في ظل أزمات انقطاع العرض أو الارتفاع المفاجئ في الطلب أو ارتفاع الأسعار وتنطلق النظرية من حقيقة أن النفط هو مورد مستنفد كما إن أصل نشوء النفط الخام يعود إلى نظريتين أساسيتين هما [٨]:

١-النظرية العضوية: يطلق عليها أحيانًا النظرية الحديثة، وهي مجموعة من النظريات المتعددة التي تفسر نشوء وتكوين النفط الخام، اعتمادًا على تفاعل العناصر العضوية المختلفة (نباتي وحيواني) مع تكوين العناصر.

وتتكون هذه النظرية من جزأين هما:

أ-النظرية العضوية النباتية: تعتمد هذه النظرية على نباتات من أعشاب وأشجار مختلفة كمصدر عضوي وهذه النظرية أن هذه النباتات اندثرت ودفنت في أعماق الأرض على مدى آلاف السنين مما أدى إلى وجود تحليل نتيجة الحرارة والضغط تحت الأرض النفط الذي نراه اليوم كما هو الحال في أجزاء من أمريكا وأوروبا أو مناطق الفحم في أجزاء كثيرة من العالم

ب- النظرية العضوية الحيوانية: تعتمد هذه النظرية على مصادر عضوية حيوانية مثل الأسماك والمحار التي اختفت في أعماق البحار أو في الأرض وتفككت وتحللت نتيجة للحرارة والضغط، وكذلك الكائنات الأرضية (الكائنات الميكروبية)

٢-النظرية اللاعضوية: وتعرف بنظرية كون وهي أول وأقدم النظريات مثل نظرية العالم (هومبلدن)في عام (١٨٠٤) ونظرية العالم ماركس عام (١٩٦٥)فُسرت كل هذه النظريات على أنها زيت على أساس تفاعل عام (١٩٦٥) ونظرية ماركس العالمية في المواد الكيميائية ، غير عضوي ، مثل اتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين والكربون أو التفاعل مثل الحديد الإلكتروني مع الماء وغيرها ، ما يدعم هذه النظرية النتائج النظرية والمخبرية لتحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية مثل البنزين والأسيتيلين والميثان. لا أن هذه النظرية تظل محدودة في الاعتماد عليها، خاصة وأن فرضياتها تعتمد في الغالب على الجانب النظري، ودعمها قليل ومحدود بالإضافة إلى وجود نظريات متعارضة في التفسير والتفسير النظري [٩].

ثالثا: العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط:يشير الطلب العالمي على النفط الى مدى ضرورة الحصول على النفط بسعر محدد وفي وقت محدد لتلبيه الاحتياجات البشرية، هذا الطلب على النفط لا يتم انشاه بشكل مباشر ولكنه يعني ان الطلب مدفوع بالطلب بالعملية التكرارية وزاد الطلب البشرية مع تطور صناعه النفط [١٠]، وان زياده الطلب العالمي على النفط بمعدلات مختلفة بين الصعود والهبوط[١١].

وهناك عوامل أخرى مؤثره على تقلبات اسعار النفط منها:

أ-معدل النمو الاقتصادي Economic Crowth Rate:يعبر ارتفاع أسعار النفط مصدر خطر للدول الصناعية الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومهما كانت أسعار النفط ومخاطرها ، فإنها تظل أرخص مصدر مقارنة بالبدائل الأخرى. والتي يمكن أن تحل محل وحجم النفط وما يؤثر على الطلب العالمي على النفط الخام هو التغيرات التي تحدث في مستويات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للدولة[١٢]،

ب-المضاربات النفطية Oil speculation: تعد المضاربة على النفط أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام ، وبالتالي فهي تستند إلى توقعات الأسعار المستقبلية ، حيث تركز على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة والمناخية، توقعات بارتفاع أسعار النفط ، يبدأ المضاربون في شراء النفط سترتفع أسعار النفط ويمكن أن يحدث العكس[١٣]،

ت-معدل النمو السكان Population Growth: يُعد النمو السكاني عاملاً رئيسياً في الاستهلاك العالمي للنفط الخام ، وفي حين أن النمو السكاني مهم ، فإن تأثيره على الطلب العالمي على النفط الخام يمكن أن يكون نسبيًا ومتكاملًا مع عوامل أخرى ، لا سيما الإنتاج والدخل القومي[١٤].

ث-مصادر الطاقة البديلة: إن وجود وتوافر أشكال بديلة من الطاقة عن النفط الخام بسعر ينافس أسعار النفط عامل مؤثر في الطلب على النفط ، وبالتالي الاعتماد الكبير للدول المستهلكة للنفط على هذه المصادر. مصادر إضافية ودائمة لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي بأفضل طريقة ممكنة وبسعر أقل.

ج- تعدد استخدام الطاقة النفطية: يصنف سعر النفط الخام كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على النفط ، لذلك فإن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر النفط سواء كان ذلك مرتبطا. إلى النفط الخام أو منتجاته المكررة ، وبما أن الطلب على النفط هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات ، لأن أسعار هذه المنتجات سيكون لها تأثير على أسعار النفط الخام[١٥].

د-حجم المخزون النفطي :تمتلك الدول الرئيسية المستهلكة للنفط مخزوناً تجارياً، وهو من أهم وسائل موازنة سوق النفط في ظل تقلبات أسعار النفط من فترة إلى أخرى، تميل جنوب إفريقيا إلى بناء مخزونات نفطية استراتيجية جديدة بسبب زيادة الاستهلاك اليومي للنفط الخام، حيث تعتمد كمية مخزونات النفط على المستوى الحالي والمتوقع للأسعار وتكاليف التخزين وعوامل التجارة الأخرى[١٦].

ه-القوة الشرائية للدولار: تتعامل الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي ويعتمد سعر النفط الخام على قيمة الدولار واستقراره، ولهذا السبب هناك علاقة وثيقة بين سعر الدولار وسعر النفط، وبالتالي فإن جميع التبادلات النفطية تتم في عملة الدولار. لذلك فإن انخفاض سعر الدولار أو ارتفاعه سيؤثر بشكل مباشر على سعر او قيمة النفط الخام في الاسواق العالمية [١٧].

المحور الثاني: الانفاق الكلي : يعد الانفاق الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من اهم مكونات الموازنة العامة للدولة [١٨]. وهو أحد أهم أوجه النشاط المالي والاقتصادي الحكومي الذي يلعب دورا حيويا في التأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة[١٩]. ويعرف الانفاق الكلي على أنه يمثل مجموعة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة ممثلة بهيئاتها ومؤسساتها بأنفاقه بقصد تحقيق المنفعة العامة للمجتمع [٢٠]. ويعرف الإنفاق الكلي أيضا بانه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام أو اشباع حاجات العامة [٢١]. ويعتبر الانفاق الكلي من الوسائل الفعالة في جذب الاستثمار الاجنبي

المباشر وذلك لما له من أثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة الكوادر الوظيفية او النفقات التحويلية او انشاء واصلاح البنى التحتية [٢٢]. ويمكن تعريف الانفاق الكلي أيضا بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة [٢٣]. و يعد الانفاق الكلي أحد الادوات الأساسية للسياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والتي يمكن من خلاله التأثير على مستويات الطلب الكلي وعلى النمو والتشغيل والدخل القومي ونمط توزيعه [٢٤].

اولا: أهمية الانفاق الكلي : يعد التوجه الحكومي نحو الانفاق الكلي ودعمه وتنظيم مساراته ضروري، وذلك لما يؤديه من تحقيق للاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة ادارة الانفاق الكلي وفق ما متاح من موارد وبما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسرع من عملية النهوض بواقع الاقتصاد، أو الإيراد العام من خلال تفعيل قنوات الإيرادات الأخرى، وعدم الاعتماد على الإيراد النفطي فقط [٢٥].

كما وتتبين اهمية الانفاق الكلي من كونه الاداة الاكثر تأثيراً في نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك من خلال دوره في تخصيص الأموال لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تهدف الى تقليل حالات الاختلال في الاقتصاد، الامر الذي يؤشر على أهميته الكبيرة في احداث الزخم التراكمي لعملية التنمية والاستقرار الاقتصادي [٢٦]. وتظهر أهمية الانفاق الكلي أيضا من خلال زيادة الدخول النقدية والنمو الاقتصادي المثالي مما يؤدي الى دعم العملية الإنتاجية مما جعلها أداة أساسية للسياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة حجم العمالة ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل [٢٧].

ثانيا: نظريات الانفاق الكلي وتتمثل في:

١- النظرية الكلاسيكية :تعتبر قضية تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين الاقتصاديين منذ العصور القديمة، وأن المجتمعات القديمة قامت على الحرية الفردية والملكية الخاصة التي يقوم عليها كل نشاط اقتصادي، وتركز عمل الدولة على توفير البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي الفردي [٢٨]، و تنطلق هذه المدرسة من المبدأ الأساسي القائل بأن المستهلك عقلاني ويسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الرضا عن السلع والخدمات المتاحة له وخاصة عند التعامل مع عدد كبير من السلع المحددة مُسبقة حسب آلية السوق، وتحتوي على معلومات عن البضائع وأسعارها، ويجب أن تختار مجموعة السلع والخدمات التي تحقق أقصى قدر ممكن من الرضا في ضوء دخل معين [٢٩]، اي ان توازن المستهلك يشبهه الحالة التي يبلغ فيها رضا المستهلك اقصى حد مع الاخذ بعين الاعتبار الدخل الذي بحوزته [٣٠] .

٢- النظرية الكنزية : اثبتت ازمة الكساد الكبير عام (١٩٢٩) عجز النظرية الكلاسيكية على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤكد ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والغاء مفهوم الدولة الحارسة، اذ اثبتت هذه الازمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية القائلة بان الاقتصاد في حالة توازن دائم وان الاختلالات فيه تكون عرضية فقط وتتم العودة الى حالة التوازن بفعل الية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية ل (ادم سميث) [٣١]. إذ اصبحت النظرية الكلاسيكية عاجزة عن تقديم الحل المضمون لهذه الازمة مما فتح المجال للأفكار الذي نادى بها كينز لتجد طريقها الى التطبيق[٣٢].

٣- المدرسة النقودية : تستند هذه النظرية إلى تقرير لميلتون فريدمان وأناجي شوار تز عن التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي ينتقد كينز ومدرسته على أساس أنهم لا يهتمون كثيرًا بالسياسة النقدية على عكس السياسة المالية تشجيع الأفكار وتقديم الحلول للحكومة للخروج من هذه الأزمة ومن أهم الأفكار التي خرجت بها المدرسة النقدية هي [٣٣].

أ-الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم التضارب بين الفرد والمصلحة العامة.

ب-كانت سياسة عدم التدخل هي السياسة الأساسية، حيث قد يرى النقاد النقديون أنه حتى عندما تتعارض المصالح الخاصة مع الجمهور، لا يمكن الاعتماد على الحكومة لحل هذه المشكلة، ومن ثم يجب على الدولة الابتعاد، النشاط الاقتصادي والعودة إلى القيام بوظائفه التقليدية وليس كدولة مكفولة، كما في العصر الكينزي.

ت-ركزت النظرية النقدية على السياسة النقدية والنقدية والاهتمام بالاحتياطيات النقدية كمحرك اقتصادي رئيسي بعد أن قلل كينز من أهمية الدور الذي لعبته السياسة النقدية حيث عمل فريدمان على تصحيح إطار النشاط.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي

١ – مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة من الزمن والتي تتكون من الفرق بين إجمالي الإنتاج في كل فرع من هذه الفروع وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا الفرع من باقي الفروع الأخرى داخل الدول بمساهمة عوامل انتاج وطنية واجنبية [٣٤]. والناتج المحلي الاجمالي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية وكذلك على المتغيرات معدلات البطالة [٣٥]. ويعرف بانة القيمة النقدية لكافة السلع والخدمات لباس يتم الحصول عليها الأكثر شيوعًا واستخدامًا في قياس المستوى الاقتصادي لبلد ما، فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي [٣٦].

٢: اهداف الناتج المحلي الاجمالي : وتتمثل في :

أ -ان التغيرات في هيكل الناتج المحلي وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية يساعد في تكوين النمو الاقتصادي

ب - تساعد في خلق تناسب مطلوب في قطاعات الاقتصاد الوطني

ت - يعتبر الناتج المحلي الاجمالي مؤشر مهم بين مستويات الاداء للاقتصاد الوطني ومدى نجاحه في تحقيق الهدافة المختلف [٣٧].

رابعا: العلاقة بين الايرادات النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وفق النظرية الاقتصادية : من خلال متابعة النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادات العالمية ، لوحظ ان عائدات النفط تلعب دورًا مهمًا وأساسيًا في اقتصاديات الدول الريعية ، إذ تعتمد هذه الدول على هذا المصدر في توفير النقد الأجنبي وتمويل الجزء الأكبر من نفقات التشغيل الحكومي ، وبالتالي تؤثر هذه الإيرادات على حجم جميع المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول[٣٨]

١-العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الكلي : يرتبط استقرار الايرادات النفطية ارتباطًا وثيقًا بالبيئة التي يتم فيها إنتاجه واستهلاكه، لذلك فإن التقلبات في أسعار النفط من فترة إلى أخرى ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية التي تحدث في الدول المصدرة والمستوردة للنفط ، بغض النظر عما إذا كانت هذه التغيرات إيجابية أم سلبية، وتساهم الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الدول في التأثير على الايرادات النفطية العالمية سواء هبطت أم ارتفعت فنها توثر على الانفاق الكلي ، وبالتأكيد فأن هذه التغيرات لها آثار اقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على السواء[٣٩]. أن ارتفاع أسعار النفط يجب أن يُنظر إليها على أنها أخبار جيدة للدول المصدرة للنفط وأخبار سيئة للدول المستوردة وعندما تهبط أسعار النفط يتوقع العكس[٤٠]. كما تؤثر الايرادات النفطية على البلدان المستوردة للنفط من خلال أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي ، سواء على قنوات العرض الإجمالية الانفاق الكلي ، مما يجبر الشركات على خفض الإنتاج ، وعندما ينخفض الإنتاج في هذه البلدان ، سينخفض العرض أيضًا ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما ينعكس ذلك على انخفاض الطلب[٤١].

٢-العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي :التفسير النظري الأكثر شيوعا لهذه العلاقة التي تهدف إلى تفسير آثار الايرادات النفطية ارتفاعا او انخفاضا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط ، ويرى بعض الاقتصاديين بأن الآثار غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على النمو[٤٢] وفي هذا الجانب تسعى الدول المنتجة للنفط للتوافق بين حجم الاعتماد الاجمالي على الإيرادات النفطية والتوجه نحو تنويع مصادره في الجانب الإنتاجي المحلي، فإنها تسعى الى تحقيق أو أيجاد عدد أكبر لمصادر الايراد الرئيسة وهو ما يسهم في تعزيز القدرات الحقيقية لأي اقتصاد[٤٣] ، يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للقوة الدافعة ، ويوجد متوسط نصيب الفرد الذي يعكس تطور متوسط دخل الفرد ، وبالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية ، فإن متوسط نصيب الفرد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد مكونات مؤشر التنمية البشرية ، حيث يؤدي متوسط الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الإنسانية المستدامة ، وتحسين الخدمات ومستويات المعيشة [٤٤]، ومن ثم زيادة الازدهار الاقتصادي ،من حيث صحة الفرد والتعليم ،

مما يؤدي إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة وزيادة معدلات الالتحاق الإجمالية في مختلف مستويات التعليم ومعدلات محو أمية الكبار ،كل هذا يؤدي في النهاية إلى تحسين مؤشر التنمية البشرية باعتباره منتصف ونهاية عملية التنمية ، حيث تحتاج الحكومة إلى زيادة معدلات الإنفاق على المؤشرات التي يتكون منها مؤشر التنمية البشرية حتى تتمكن من تحسين الرخاء. بين مجتمعاتهم وترتيبهم ينضم إلى صفوف الدول المتقدمة[٤٥].

المبحث الثالث/ تطور الايرادات النفطية والعامة في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

أولا: تطور الايرادات النفطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) :تعد عائدات النفط ذات أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي لما لها من إمكانات نفطية عالية اي توجد علاقه طرديا بين الايرادات النفطية والاسعار، حيث يتحكم قطاع النفط في الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الإيرادات والصادرات بدرجات متفاوتة ويعتبر العراق من الدول ذات الإمكانات النفطية الكبيرة [٤٦]، ولذلك اعتبر العراق المصدر الرئيسي الايرادات النفطية اذ يعد مصدر مهم لتمويل الميزانية العامة ، وتعد العائدات من الموارد المذكورة اذ تهيمن على ما يقارب [٤٧] مقارنة بالإيرادات الاخرى[٤٨].

ثانيا: تطور الايرادات العامة في في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):يقصد بالايرادات العامة مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر الجبايات لتمويل النفقات العامة والايفاء بالحاجات العامة ، وتعد الايرادات العامة هي مكون الهام في السياسة المالية [٤٩]، وقد تطورت الايرادات العامة في اهدافها وغايات وانواعها مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وللحصول على الاموال اخذت الدولة تفرض الضرائب والرسوم والحصول على المنح من المواطنين يضاف ذلك دخل الدولة، تحت تصرف الدولة مقدار من المال يساعدها على القيام بوظائفية الاساسية[٥٠].

كما تتكون الايرادات العامة في العراق من الايرادات النفطية ،والايرادات الضريبية ،والرسوم، والدومين ،وان الاقتصاد العراقي يعبر عن الاقتصاد الريعي احادي الجانب بحيث يعتمد كل الاعتماد على الايرادات النفطية اذ يتأثر الاقتصاد بتقلبات الاسعار النفط[٥١]. كما يشير الجدول (١)شهدت الايرادات العامة في العراق زيادات كبيرة ملحوظة خلال مدة الدراسة وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار المنتجات النفطية وبما ان الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة وصلت في اغلب السنوات أكثر من (٩٠%) لذلك كان أثر هذه الايرادات واضحا على حجم الانفاق السنوي[٥٢].

جدول(١) تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	النمو السنوي للإيرادات النفطية %
2004	21434206	ـــــــ
2005	28336608	32.20
2006	48641120	71.65

2007	50747131	4.33
2008	70124066	55.93
2009	43309200	-38.23
2010	57124942	31.90
2011	98090214	71.71
2012	109800000	11.93
2013	89800000	-18.21
2014	97072410	8.09
2015	51312600	-47.13
2016	44267060	-13.70
2017	65072000	46.99
2018	95619820	46.94
2019	93741110	-1.96
2020	74760755	-20.24

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متنوعة، وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات متنوعة

ثالثا: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

١- تطور الانفاق الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) :يعتبر الانفاق الكلي احد اهم مكون الموازنة العامة للدولة، وقدرته في الحصول على اهدافها من خلال السياسة الحكومية وخطة التنمية الوطنية واستراتيجية مكافحة الفقر[٥٢] . وإذا اتتبعنا هيكل الإنفاق العام في العراق ، نجد أن هناك العديد من التطورات التي اتخذت طريقها من حيث الحجم والهيئة التي أنفق فيها بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه خلال حرب الخليج الثانية الامر الذي انعكس على انخفاض [٥٣]، وفي انخفاض الأموال المخصصة لتمويل الإنفاق العام نتيجة توقف تصدير النفط الخام الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة [٥٤]. ويمكن ملاحظه تطور الانفاق الكلي في العراق للمده من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٠.

الجدول (٢) تطور معدلات الانفاق الكلي في العراق للمدة(2004-2020)

السنوات	الانفاق الكلي	معدل النمو للأنفاق الكلي %
2004	32117491	28.2
2005	26375175	-17.87
2006	37494459	42.15
2007	39308348	4.83

2008	59403375	71.15
2009	52567025	-11.50
2010	70134201	33.41
2011	69640000	12.29
2012	90375000	33.49
2013	106873000	1.64
2014	83556000	-2.68
2015	70397515	60.72
2016	67397500	-4.73
2017	75490115	12.55
2018	80873200	7.13
2019	111723600	
*2020	141532000	6.32

المصدر: لبنك المركزي العراقي ووزارة المالية/التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات مختلفة

رابعا: تطور معدل الناتج المحلي الاجمالي GDB في العراق

يتمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDp) بالناتج النهائي لكل قيمه سوقيه لسلع والخدمات داخل البلد خلال مدة زمنيه معينه وممكن القول هي ايضا كل ما ينتج من قبل الافراد والشركات داخل الدولة ، ويمكن ان يشير الى قياس حجم الاقتصاد لدولة ما ، يقصد بها المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات التي ينتجها سكان الدولة خلال فترة عام واحد والذين يعيشون داخل المنطقة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم. هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتم حسابه حسب المنطقة الجغرافية لذلك البلد[٥٥]، نتيجة لتغير الأوضاع السياسية في العراق وتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية التي خلقت مشاكل أساسية أثرت على إمكانات النمو الاقتصادي ، ظل الاقتصاد العراقي الريعي في المنيا معتمداً على عائدات النفط كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي. القطاعات اقتصاديات غير نفطية .

- ويمكن ان نقيس تطورات الناتج المحلي الاجمالي
- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار ثابته = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية *١٠٠
  الرقم القياسي للأسعار

ويتضح ان GDp هو مستوى اداء الاقتصاد القومية ومدى تطوره ، لذلك سوف نتطرق الية بعد عام 2003 ومعدل النمو السنوي.

الجدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 - 2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%
2004	53235358	79.94
2005	73533598	38.13
2006	95587954	29.99
2007	111455813	16.60
2008	157026061	40.89
2009	130642187	-16.80
2010	162064565	24.05
2011	217327107	34.10
2012	254225490	16.98
2013	273587529	7.62
2014	266420384	-2.62
2015	194680971	-26.93
2016	196924141	1.15
2017	225722375	14.62
2018	251064479	11.23
2019	266190571	6.02
2020	251422461	-5.55

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متفرقه

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي للبحث

خامسا: وصف وصياغه الانموذج القياسي

تشمل اداة القياس الخاصة بالبحث الحالية على متغيرين وفي ادناه وصف لكل منها:

١-توصيف النموذج القياسي :في هذا المطلب سيتم التطرق إلى كيفية بناء نماذج معيارية لقياس اثر تقلبات الايرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، من خلال اختبار أدوات السياسة المالية المختلفة المتمثلة في (الإيرادات النفطية) كمتغيرات مستقلة يمكن أن تشير إلى حجم التأثيرات التي تتركها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال اعتماد الانحدار الخطي المتعدد للوصول إلى أفضل النتائج من خلال التمييز بين الأشكال المختلفة للوظائف واختيار أفضلها وفقًا للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والمعيارية.

٢-تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج القياسي:وتم اختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية كمتغير مستقل (الايرادات النفطية) وتأثيرها في المتغيرات التابعة (الانفاق الكلي ،التضخم ،البطالة ،الناتج المحلي الاجمالي) وهذا ما سيبينهُ لنا الجدول الآتي

الجدول (4) متغيرات النموذج القياسي والرموز الخاصة بها

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	رمزة	نوعه
الايرادات النفطية	Oil Revenue	OLR	المستقل
الانفاق الكلي	Public expenditure	PEX	تابع
الناتج المحلي الاجمالي	Gross Domestic Product	GDP	تابع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات المذكورة.

١-العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفقا للنظرية الاقتصادية:تتمثل إحدى المهام الرئيسية للاقتصاد القياسي في تطوير طرق فعالة تهدف إلى التقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. يمكن إعادة صياغة المعرفة المتراكمة حول الظواهر الاقتصادية أو القوانين الاقتصادية كميًا عن طريق وصف العلاقة الرياضية بين متغيرين أو بين عدد من المتغيرات. تضمنت هذه المتغيرات الاقتصادية ما يلي

أ-الايرادات النفطية oil revenue):)وتعتبر الايرادات النفطية هي المتغير المستقل الذي يأثر على المتغيرات الاقتصاد الكلي التابع له بحسب الظروف الاقتصادية التي تتأثر بها سواء (سلبيا او ايجابيا)

ب-الانفاق الكلي (total spending)إن العلاقة بين الإنفاق الكلي والايرادات النفطية هي علاقة طردية، فكلما ازداد الايرادات النفطية ادى ذلك إلى زيادة في المستوى الانفاق الكلي مما يودي ذلك الى الارتفاع العام للأسعار

ت - الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product): وجود علاقة طرديه مباشرة وغير مباشرة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ، لأن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي انخفاض أسعار النفط الخام إلى انخفاض عائدات النفط ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الإطار النظري للنموذج القياسي:

١-استقراريه السلاسل الزمنية:اختبار ثبات السلاسل الزمنية هو وسيلة يتم من خلالها تشخيص التوحيد القياسي في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية ، وكذلك معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للبحث من حيث درجة تكاملها.

٢-التكامل المشترك: ظهرت تقنية التكامل المشترك في منتصف الثمانينيات من قبل جرانجر (١٩٨٣) وإنجل (١٩٨٧) ، وكان تطويرها يعتمد بشكل أساسي على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية ، والتي كانت نتيجة لعملية اندماج تقنية جينكيز والتقارب الحركي (الديناميكي)، نماذج تصحيح الخطأ. تعتمد هذه التقنية على سلاسل زمنية غير مستقرة ، بينما الهياكل الخطية الموجودة بينها مستقرة ويرتبط وجود التكامل المشترك باختبارات جذر الوحدة للتحقق من ثبات السلسلة ، وتضمن هذه الاختبارات أيضًا وجود تكامل مشترك ، أي التقارب بين عمليات السلاسل الزمنية وأهم خصائص التكامل المشترك[٥٦].

٣-نموذج الانحدار الذاتي (VAR):تم اقتراح هذا النموذج من قبل Sims في عام ١٩٨١ [٥٧]، ويشير مفهوم الانحدار التلقائي إلى أن كل متغير يعتمد على القيم السابقة (الفاصل الزمني) لنفس المتغير والمتغيرات الأخرى المدرجة في هذا النموذج[٥٨] ، وهذا يعني أن القيم المستقبلية للمتغير تعتمد على القيم المرجحة للماضي والحاضر للمتغيرات بافتراض وجود بعض الأخطاء بسبب تأثير المتغيرات الخارجية [٥٩]،

سادسا: قياس أثر الإيرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

١ -نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Stationary):من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح نتائج اختبار (ديكي فولر الموسع) لإستقرارية السلاسل الزمنية ، اذ نلاحظ من خلال الجدول ادناه ان المتغير التابع (GDP) قد استقر عند الفرق الاول وبدون قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (5%) ، اما المتغير التابع (INF) فقد استقر عند المستوى وبدون قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (1%) ، و استقر المتغير المستقل (OLR) عند المستوى ايضاً وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (5%) ، اما المتغير التابع (PEX) فاستقر عند الفرق الاول وبدون قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (5%) ، كما استقر المتغير التابع (UNE) عند الفرق الاول وبدون قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (5%) ايضاً .

جدول (٥) نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية :(Stationary)

	At Level			
		GDP	OLR	PEX
With Constant	t-Statistic	-2.0493	-3.0286	-0.6093
	Prob.	0.2656	0.0376	0.8606
		n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4594	-3.1126	-2.2740
	Prob.	0.3467	0.1124	0.4414
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0388	-0.7198	1.0918
	Prob.	0.6915	0.4009	0.9269
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(GDP)	d(OLR)	d(PEX)
With Constant	t-Statistic	-2.5171	-2.7606	-2.3874
	Prob.	0.1163	0.0698	0.1493
		n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6551	-2.8467	-2.4836
	Prob.	0.2584	0.1868	0.3350

		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4173	-2.7810	-1.9674
	Prob.	0.0162	0.0061	0.0477
		**	***	**
Notes:				

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews12

١-اختبار ثبات تجانس التباين: من خلال الجدول رقم (٦) والذي يقيس مشكلة ثبات تجانس التباين ، اذ نلاحظ ان قيمة المعنوية ظهرت بمقدار (0.0192) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج من هذه المشكلة .

جدول (٦)اختبار ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 05/27/22 Time: 20:16					
Sample: 2004Q1 2020Q4					
Included observations: 60					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
832.3656	750	0.0192			

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المخرجات Eviews12

٢-اختبار استقرارية النموذج ككل :- من خلال الشكل رقم (١) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يدل على استقرار النموذج ككل.

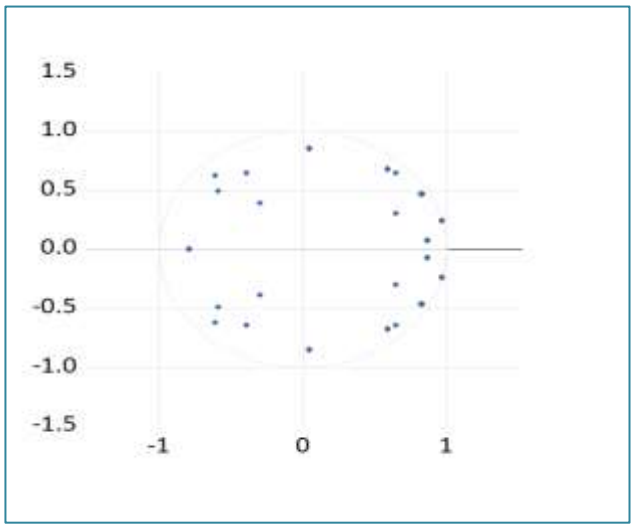

شكل (١)اختبار استقرارية النموذج ككل

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المخرجات Eviews12

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- أصبح دور النفط الخام في الحياة الاقتصادية العامة أكثر تأثيراً من كونه المصدر الرئيسي للطاقة ،لانة يلعب اليوم دوراً أوسع نطاقاً من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي العالمي ، والذي ظهر كتأثير واضح على الأسواق المالية ومستوى العام الأسعار

٢- تشير نتائج الدراسة إلى إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (OLR) وبين المتغير التابع (GDP)، يعني كلما تغيرت الإيرادات النفطية بمقدار وحده واحدة سيقل الناتج الإجمالي بمقدار(٠،١٦٩٦).

٣- يتضح من خلال نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية بنسبة تزيد عن (٩٠%) والذي يفسر التذبذب على الناتج المحلي الإجمالي عبر الايرادات النفطية.

ثانيا: التوصيات

١- يجب أن تكون الإرادة حقيقية لمتخذي القرار الاقتصادي في البلاد متاحة لتغيير حالة الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق التوازن في القطاعات الحقيقية وعدم الاعتماد بشكل كامل على المورد النفطي ، تفاديا لحدوث ذلك. صدمات النفط السلبية

٢- توجيه عائدات النفط نحو مجالات إنتاجية كإنشاء مصانع أو إعادة تأهيلها أو الاستعانة بشركات متخصصة لاستصلاح الأراضي أو إمكانية زيادتها على المدى الطويل. وهذا من شأنه تعزيز آلية التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتقليل البطالة

٣ - تفعيل السياسة المتوازنة للتعريفات الجمركية ، والعمل على تقليل الواردات العشوائية من جهة ، ومن جهة أخرى عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي ، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم المناسب لزيادة التنافسية أمام الأجنبية. وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل ومن ثم خفض معدلات البطالة.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم مراد الدعمة، لتنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، الطبعة الاولى، دار ،المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ،٢٠١٤.

٢. احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية للمده(١٩٩٠-٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير (غير منشوره)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر .

٣. باسمة نُاز محسن Monetary policy in Iraq and its impact on some macroeconomic variables Time period (2007-2018 , , مجلة كلُة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ،المجلد١٢ ،العدد٣ ،٢٠٢٠ ،ص١٣٩

٤. برهان شياع مرعي حسن البياتي، أثر الخدمات الصحية على التنمية البشرية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٥)، البحث التحليلية، كلية الإدارة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاية)،جامعه تكريت ،العراق،٢٠١٧

٥. جيهان محمد ،اثر التقلبات في اسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر ،المجلد ٢١،العدد١ ،٢٠٢٠،ص٧١

٦. حافظ برجاس،٢٠٠٠،الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان والتوزيع ،بيروت ،لبنات.

٧. حامد عبد الحسين الجبوري ، "التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،٢٠١٦.

٨. حسين ديكان درويش ، *قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، مجله كليه الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية و المالية ، المجلد١٠ ،العدد٢ ، ٢٠١٩ ،ص ٣٤

٩. حيدر كاظم مهدي ، انخفاض اسعار النفط و الاجراءات اللازمة لتقلُّل تأثُرها على الموازنة العامة العراق ، مجلة المثنى للعلوم الإدارُية والاقتصاديه،المجلد٥ ،العدد١ ،٢٠١٥ .

١٠. خليل عثمان حمد امين ،الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعه الاسلامية في لبنان ، كلية الحقوق،٢٠١٦ .

١١. رضا صاحب العلي ، (٢٠٠٢)،المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، البصرة، العراق.

١٢. سعد حقي توفيق ،التنافس الدولي وضمان امن النفط ،مجلة العلوم السياسية ،العدد٤٣ ،٢٠١١ ،ص٣
١٣. سعيد سامي الحلاق ،٢٠١٠، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الاولى، مؤسسة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ، ص١٩٠
١٤. سمير التنير ،التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ،ط١ ،دار االمنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ،٢٠٠٧،ص٤١
١٥. سمير سهام داود، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣،العدد،٢٠١٧
١٦. صلاح نجيب عمر، اقتصاديات المالية العامة ،مطبعه العني ،بغداد، ١٩٨١ .
١٧. عباس فاضل رسن التميمي، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ،رساله ماجستير(منشوره)،كلية الادارة والاقتصاد والاقتصاد ،جامعه كربلاء،٢٠١١،العراق.
١٨. عبد اللطيف حسن شومان، وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد (٣٤)، ٢٠١٣.
١٩. عبد المحمود محمد عبد الرحمن ،مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية للنشر والتوزيع ، الطبعه الاولى ،١٩٩٤ .
٢٠. عبد المطلب عبد المجيد ،٢٠٠٤ ،السياسات الاقتصادية على مستوى الوطني ،مؤسسة النيل العربية ،جمهورية المصرية.
٢١. عبد المنعم ،جليل وبودربالة بنعمر ، اثر الصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم والاقتصادية ، جامعه ابو بكر بلقايد ،الجزائر ،٢٠١٦
٢٢. عبدالرحمن عبيد جمعة ، أثر صدمة إليرادات العامة على مكونات ألساس النقدي في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد١٦،العدد٥٠ ،٢٠٢٠ ،ص٢٤٠
٢٣. علي احمد درج الدليمي ، اثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد١١ ،العدد٢٦ ،٢٠١٩
٢٤. علي احمد درج الدليمي ،سعد عبدالكريم حماد فرحان، أثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد ١١، العدد ٢٦.

٢٥. علي عبد محمد سعيد الراوي ،الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ،دار الرشيد للنشر،ط١،بغداد، ١٩٨٠ .
٢٦. علي نبع صايل ،عمر ابراهيم عناد ، مسار الانفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد١٨، ٢٠١٧.
٢٧. علي نبع وصيل ، عمر ابراهيم عناد، مسار الانفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد١٨، ٢٠١٧،ص١٦٨
٢٨. عمر أبراهيم عناد ، مسار الانفاق العام وقياس اثره عمى النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ٩،العدد١٨ ،٢٠١٧ .
٢٩. عيسى جعفر باقر ، استثمار الايرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد١٦،العدد٦٢، ٢٠٢١ .
٣٠. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرض وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتمنيه البشرية ،مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد الجامعة ، العدد٢٧ ،٢٠١١ .
٣١. قصي عبد الكريم المعموري،٢٠١٠، اهمية النفط في اقتصاد والتجارة الدولية ،النفط السوري انموذجا ،ط١ ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا .
٣٢. كريم سالم حسين الغالبي ، الانفاق الحكومي واختبار قانون كنز في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠) ، قياسي ،جامعة القادسية ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد،العدد٦ ،ص٣٤
٣٣. كمال البصري، مشكلة ضعف الأداء الاقتصادي، دور الدين والدولة في المجتمع، المعهد العراقي الاصلاحي الاقتصادي، بغداد، ٢٠١٠.
٣٤. محمد بن عزه .دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، العدد ٩ ، الجزائر،٢٠١٥.
٣٥. محمد شاكر عصفور ،اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الاردن ،٢٠٠٩.
٣٦. محمد علي حميد العامري، الإيرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الريعية، مجله جامعه كربلاء العلمية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع،٢٠١٦ .
٣٧. محمد علي حميد العامري، الإيرادات النفطية واثرها في اقتصادات بعض البلدان الريعية، مجله جامعه كربلاء العلمية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع،٢٠١٦ .
٣٨. محمد علي موسى المعموري ، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد٩٦، ٢٠١٧.

٣٩. محمد، زينب أحمد، لأزمات المالية العالمية وأثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،٢٠١٤ .
٤٠. محمود حسين الوادي ، واحمد العساف ،الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عان 'الطبعه الاولى ،٢٠٠٩ .
٤١. مرتضى هادي جندي ناجي العكيلي، تأثُّر تقلبات أسعار النفط الخام العالمُية على التضخم والناتج المحلَّي الإجمالَّي فَي العراق للمده(١٩٨٨-٢٠١٥)،رساله ماجستير (منشوره)، كلُّة الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد،٢٠١٨.
٤٢. مهدي خليل شديد ، فاعلية السياسية ،النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٧.
٤٣. هاشم جمال ،العلاقة بين أسعار النفط و بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -مقاربة تحليلية ، وصفية ٢٠١٧ Al Riyadah for business economic vol ,03 N 02

ثانياً: المصادر الاجنبية

1-Campbell ,Robert, Goles, Rayan,Jonel, Sevnson, End crude oil ,2002.

2-Castelli , Massimiliano. (2012) .The New Economics of Sovereign Wealth Funds , First edition , John Wiley and Sons Ltd

3-Denis Proulx, Management des organisations publiques, Presses de l'Université du québec, Canada, 2006.

4-Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4. 2016.

5-For more Information see: Latife Ghalayini, The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics, ISSN: 1450-2889 Issue 13 (2011).

6-Hemming, Richard and Michael Kell and Selma Mahfouz (2002)"The Effectiveness,2008.

7-Michael Creel, Econometrics, NnversitatAutonoma de Barcelona, November 2014.

8-Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach ,1 edition, University Press,USA, 2008.

9-mInvestopedia (2021), “Part of guide to economics, GDP”, April
10-Mithain , Modern Public Finace.(Theory and praclice), Himalaya House, New york, 1998.
11-Patrick J . Welch (2010) Economics Theory practice , John wiley son , Inc , USA.
12-Roberrt and B . Ekelund ,Jr., Roberrt .F. Hebert , A History of economic theory and method ,Op . Cit , 1983.
13-Sanford, E. Jonathan.(2003). "Iraq's Economy Past, Present, Future", Coordinator Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Congressional, Research Service, the Library of Congress, Report for Congress Received Through the CRS Web, June. www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/r131944
14-SUHUA HSIEH and MING-SHIAN WU, Demand and cost forecast error sensitivity analyses in aggregate production planning by possibilistic linear programming models, Journal of Intelligent Manufacturing (2000) .
15-Tariq Shafiq , Iraq oil history, prospects and limitation, working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul , 2012.
16-Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century" ،similarity ،University of Rijeka ،Croatia ،2007.